

وجملة (أوهلا) بالبناء للمفعول نعت لمضمر وتقدير البيت ولا يتجى مع عامل أول قد أهمل بمضمر موهل لغير رفع بأن جعل أهلاً للنصب والجر يقال أهلك الله للخير وأهلك الخير أى جعلك له أهلاً.

وإذا كان المفعول خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حذفه، بل يجب الإتيان به مؤخراً، فتقول: «ظننتى وظننت زيدا قائماً إياه» ومفهومه أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

صاغها نظماً ابن مالك فى قوله:

٢٨٣- بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
وَأَخَّرَنَّهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(يكن غير خبر) أى فى الأصل، و (بل) للانتقال وهى هنا لعطف الجمل، و (حذفه) مفعول مقدم بالزم، و (الزم) بفتح الزاى فعل أمر، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (غير) خبرها، و (خبر) مضاف إليه، و (وأخبرته) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله، و (إن) حرف شرط، و (يكن) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و (الخبر) منصوب على أنه خبر يكن وجواب الشرطين محذوف للضرورة لفقده شرط حذفه وهو مضى الشرط.

فى باب المفعول المطلق: المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله، وتقويته، والحذف منافٍ لذلك، وأما غير المؤكّد فيحذف عامله للدلالة عليه، فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سير زيد» لمن قال: «أى سير سرت»، و «ضربت» لمن قال: «كم ضربت زيدا؟». صاغها ابن مالك نظماً فى قوله:

٢٩١- وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي مِثْلِهِ لِذَلِيلِ مُتَّسَعٍ

(امتنع) لأنه إنما جئ به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك،